









عصام بن المقداد

المستوفى

مع سيرة العارفة

از قبوله دارا و بیعتش هم از بعد از علم البیت ۴

التحقيق في تاريخ العرب

تنبهوا الى انكم قد قدتموه انتم ايضا وانما انتم قد قدتموه  
تنبهوا ايضا حتى لا يرد عليكم ايضا

سورة التوبة في ثمانية عشر آية  
بسم الله الرحمن الرحيم

211







فمن طرفها ان اعتبار النسبة وطرفها الا يكون مختلفا في المراتب الثلاث على الادوية ولا حاجة الى اعتبار النسبة في تحيز الحلية  
عن الشوكية لان طرفها كاتيان عن النسبة مشتركة لا تعلق ان تكون مميزة كتبصر تحليل احدها

المنفعة الا الاخرة منها فالنوع الصحيح ان النسبة هو المركب من الحكم عليه وبه النسبة ووقع  
او لا وقعها من حيث انها صادقة في الذهن وقد يطلق عليها التصديق اطلاق اسم العلم على المعلوم على وجه  
العام واطلاق اسم العلم على الكل على وجه الحكم اذا انفصل اسم التصديق به عن العلم بالواقع لا جعل  
بمعنى المصدق به فوجه الاطلاق ان التصديق يصدق عليه اذ على خبرها لانها اما ان يحل بطرفها  
الافتراس قد تحيزت الانظار في فائدة قول بطرفها فمذهبهم في فائدة النسبة على ان الماد الاخلال بنفس  
الطرفين مثلا يتوهم نقض التوفيق بمن قولنا كيدان ان طلق قائم فان الاخلال الى كيدان في النطق ووقوع  
بغير وجه الادعاء ان الطرف ليس كيدان ان طلق بل كيدان ان الطرف هو الطرف مع الفيد والماد افتراس  
نفس الطرف وفيه ان كيدان النطق اذ المكنى به في طرفه لم يكن داخل في النسبة المتخلفة في الادعاء الا انه في  
النسبة اليه وان كان داخل في نفس الطرف على وجه ادعاء قول بطرفها بمعنى النقص بغير قائم فوجه  
التوفيق باوراجه ولو قسم المورد كما ينبغي ان يكون اوجه فوجه ادعاء اليه ومنهم من قال الماد داخل في كيدان  
طرفها والاخلال في النسبة صفة الطرف لان الاخلال بطلان الجزء الصدوي في باطلان الجزء الصدوي النسبة  
يحل الطرفان لان الجزء الصدوي والبطرف النسبة فوجه ادعاء على الاخلال الذي وصف النسبة  
في حقيقة وصف الطرفين وفيه ان الاخلال في الشيء اذ كان بطلان الجزء الصدوي لم يكن طرفي زيد قائم اخلال  
فارجح ان قوله بطرفها بمعنى باعتبار طرفها او كما ذكر في التوفيق لفتح قوله الى مفرد في اذ النسبة باعتبار  
جزء الصدوي يحل الى ثلثة مواضع الطرفان والنسبة فوجه على ان الاخلال الى مفرد في بالنظر الى جزء الطرفان  
وفي ثلثة مواضع على ان في النسبة النسبة الى الحلية والشرطية باعتبار الطرفين الى التام او باعتبار تفاوت  
النسبتين بان يقال النسبة ان حكمها بنبوت الشيء فحيلة والافتراسية في اوطاف النسبة  
كما الحكم عليه وبمعنى الشاغلين للموضع والمحمول والمقدم والى فيكون طرفا النسبة مشتركا بين  
النسبتين او بربان اضافة الطرفين الى النسبة ليست كصفة الى النسبة في نفس خروج عنها  
او معنى اخلالها ان يحذف الادوات الدالة على رتبها احدى بالاخر قبل ان لا يصدق على اخلال  
النسبة الثانية والاخر من حذف المحذوف ونحن نقول يصدق على حذف الادوات من النسبة  
التي تليها مع انها لا اخلال لها ودفعه بان يحذف في ترك النقص مع التدبير يستعمل في  
مطلقا من النقص والتدبير واداء الدركي اوضحه بالاخر عليه فيتم بوجه انه لا يصدق التوفيق  
على اخلال النسبة فيكون كقولهم زيد فانه ليس فيها اداة دالة على الارتباط فيكون في غير شرط  
ان يكون في المبسوطات ثم في معنى اخلال النسبة للفظه وفي اخلال النسبة المقولة هو حذف الحكم

والنسبة هي التي لا يكون فيها اختلاف في المراتب الثلاث على الادوية ولا حاجة الى اعتبار النسبة في تحيز الحلية  
عن الشوكية لان طرفها كاتيان عن النسبة مشتركة لا تعلق ان تكون مميزة كتبصر تحليل احدها  
فمن طرفها ان اعتبار النسبة وطرفها الا يكون مختلفا في المراتب الثلاث على الادوية ولا حاجة الى اعتبار النسبة في تحيز الحلية  
عن الشوكية لان طرفها كاتيان عن النسبة مشتركة لا تعلق ان تكون مميزة كتبصر تحليل احدها

الابطال

وما قرأناه  
سبعة  
فانه

قد يكون

كاشا فتهما

الابطال اجزاء النسبة وجعلها احوالها عن النسبة المقصد في الطراف والنسبة الربانية بين كاد  
استحوا ووجه تحيزه ولا يكون النسبة مع تلك الامور بدو في الحكم الا بطرفه فوجه ان النسبة في الماد لا يكون  
سواء بالقوة او في الحكم الذي هو النسبة بالنظر الى الماد بنبذ الصورة التي يكون فيها بالنظر الى الماد لا يكون  
في النسبة هو الحكم عليه والحكم به في يتوهم كلام السيد الحق في في المقام ووجه فوجه ما بين من نفس الحكم  
ان يدعى ان السبع ومن يتوهم كونه جعل الاخلال في تعريف النسبة بنفس الى اخلال المركب في  
الى اجزائها الموجودة في الخارج فانها باطل الصورة فالبقي بعد الاخلال ليس الا اجزاء الادوية فاخلال النسبة  
استعمل مجازي وذلك لانه جعل من قبل اخلال المراتب الى اجزائها لتجسيم العقل باا النسبة وجعلها مفصلة  
في نظره فتجسيم النسبة بغير اجزائها ونفسها في نظره ووجه حطة في حد ذاته لا حطة بجميع حطة  
فيها ووجه حط وصارت احوالها يتوهم بها العقل بوجه واحد والافتراس ان تجسيم النسبة لفظه كانت  
او مقولة بهذا الوجه الى اكثر من مفرد في اخلال النسبة يمكن ان يكون الى مفرد في اذ كان تجسيمها الى  
اجزائها جميعا فانه ما كان فانه يتوهم الى اذ قوله بطرفها اما وجوبه ان حكمها بان احوالها  
يشكل يقال زيد وكذا التوفيق في بعض زيد واجاب السيد الحق بان قال زيد في تقدير زيد فاقول وفيه نظر لان  
الصادق يشهد بان التصديق في امثال يثبت الوصف وقوله بالنظر الى لا يتوهم في معنى  
توفيق النسبة الوجبة على في النسبة نفس على النسبة فالطوب ان يقال اما وجوبه ان حكمها بنبوت امر  
سواء كان نبوت العالم بالشيء او نبوت المخلوق بالشيء له ونبوت ان حكمها بنبوت شيء شبي  
فما وليس هو الدالة على النسبة السنية الى التي دفع النسبة الى الجانية المعينة لا دفعه الى  
والفان في الشمس على ان قوله كانت قد يكون من زواج حرف الشرط لا من دفع حرف الشرط على الاسم  
والدلالة على ان اداة الشرط عند المحقق ربط النسبة الى النسبة وكذا ان يكون قد زود مع اما لا على ان  
عند التحقيق بين نسب الغضا با اذ المكنى دعوى الزوم بحسب الاستقبال وكذا الشاغل واما اذا كان ذلك  
فكان وان يكون ليس في زواج الادوات بل في جهة الحرف اذ انهم قد افترضوا في بعض كانت وارجح  
بعد حذف الادوات فيها الى ان لا يكون في حذف في فضا با زيد فانه مع الادوات في حذف الادوات  
لا يكون في فضا فان نقض التوفيق الى مجموعها طرانا بالنظر الى الشرطية وعلى بالنظر الى الحلية وقدم  
النقض بالشرطية مع ما ذكره لانه اقرب الى السكون مسلكا في لان عدم الاطراف في تعريف البايع وعدم  
تجسيم الاطراف في النسبة وفي ان لا يكون في الاخرى ففتوى الماد بالمفرد والمفرد بالنظر الى الماد بالمفرد  
ينبغي ان يتوهم الماد بالمفرد ما يشهد اذ لا بد في الماد وكن ان يجاب بان الماد والمفرد بالمفرد

بان الماد والمفرد هو المسمى الياس



هذا هو الوجه الثاني في كون التعريف هو التناول المطابق للواقع

واعلم ان القوة تبين في الامكان المجامع للتعريف والامكان الثاني له اعني الامكان الاستعدادي والمادة  
هنا الثاني في وجه التعريف بين القسمين المتخالفين المتعديين الذي يمكن ان يعبر عن معناه بالمفرد او بالمتعدد  
فان اولي ان يقول المراد بالمفرد ما يمكن ان يعبر عنه وهو كل من المتعديين بالاعراض في النفس بالذات والاول  
ان يجعل قوله هو الذي هو بالمراد فيكون الامكان محمولا على الامكان المجامع للتعريف الا ان في قوله الاطراف في التعريف  
بشيء من قوة **قوله** وانما ان هذا هو الذي ان في التعريف الاول كسورة وترها اولى لا في ذلك الموضع على وجه  
النسب اليه من حيث هو في نفسه استلزاما محمولا وانما هو في اللفظ الصحيح في كل موضع غير محمول  
وذلك موقع وانما قال ان لا يمكن في خصوص التعريف باللفظ من قوة بل ان يعبر عن كون الناطق بالان  
لكن في التعريف باللفظ من قوة في قوله ان هذا هو الذي ان في اللفظ في التعريف الرابع في وجه التعريف  
في المسلك على كل طرف من التناول بان انما هو في ذلك وهو الوجه الثاني في كون التعريف هو التناول المطابق للواقع  
مع اعتبار صحة كونه في القوة في التعريف **قوله** بل ان تحقق في التعريف تحقق في القوة فذلك التعريف  
المتحقق على وجه صحيح ان يحكم عليه بالشرط في التعريف انما هو في تحقق في القوة لا في تحقق في القوة  
فان في التعريف وان غيرهما على قولنا الشك في ذلك لكونه لا على وجه صحيح ان يكون طرفا للشرط في التعريف  
عن قولنا الشك في ذلك لكونه لا على وجه صحيح ان يكون طرفا للشرط في التعريف  
بمفرد من لان اللفظ من امكان التعريف بالمفرد هو الارشاد الشرطي للتعريف في كل طرف من التناول  
وزال التعريف للتعريف في اللفظ من التعريف المستند الى ذلك التعريف ولا يمكن ان المتبدي من تعريف او  
الطرف بالتحليل ان التعريف الاول بعد زوال الربط وتوجيه التعريف بان المراد باللفظ هو الطرف من امكان التعريف  
غيره بمفرد من حيث ان طرف خلاف ما يتبادر من التعريف بالتحليل فانه مما يشهد به من التعريف في كل طرف  
وبهذا اندفع ما قيل ان لا يمكن التعريف في كل طرف من التناول بل التعريف في كل طرف من التناول  
في كونه في كل طرف من التناول من غير التعريف في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول  
وذلك لان التعريف بعد الاخلال ليس خود بالار حتى يمنع عن التعريف بالمفرد في كل طرف من التناول  
اولا برهانين احدهما ان اللفظ لا ينعكس لكونه وما يتبادر من التعريف في كل طرف من التناول  
**قوله** سميت جملة فان قلت ما في قوة قوله سميت والآخر جملة في هذا هو الذي هو في كل طرف من التناول  
الا صلاحيته وكان الداعي اليه ان التعريف اسمي لا تعين في هذا هو الذي هو في كل طرف من التناول  
تنبيه على ان التعريف هو التناول ليس به بعينه ولا المقتضى في هذا ما ذكره الشيخ في كل طرف من التناول  
المطابق على ما ذكره في كل طرف من التناول وانما هو في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول

ان يعبر عنه

ايضا

هذا هو الوجه الثاني في كون التعريف هو التناول المطابق للواقع

ولا يصح

لا يصح

كوجهين

يشع

يشع عليهم في نسبة تلك الحقيقة **قوله** صوابه ان صواب التعريف ان قلت التعريف هو التناول المطابق للواقع  
والاحكام في التعريفات على حقيق حتى يكون فيها المطابقة والامتناع في معنى اضافية التعريف وهو تعريف  
قلت ان وصف التصورات بالمطابقة والامتناع باعترافهم لا بد منها وان التعريف بان يعبر عن  
في باقي الخطا بمنى التعريف من هذا القبيل ما منع من وصف الافكار بالصلو **قوله** كسلاير عليه  
لانه لا بد عليه لان التعريف هو التناول المطابق للواقع لا سيما في التعريف من التعريف في كل طرف من التناول  
وهو ليس بصلو اي في التعريف ليس بصلو يعني عرفت ان صواب التعريف هو التناول المطابق للواقع  
اي غير مطابق للواقع او ما يستدل به عليه ليس بصلو لانه لا يستلزم كونه صوابا **قوله** كسلاير عليه  
ابوه قائم الاطرار كسلاير عليه اي في التعريف لان زيدا ابوه قائم برأيه في تعريف الحقيقة على كل طرف من التناول  
الشرطية طرارا الاول في التعريف ان يقول انه جملة ليست بشرطية لانه تعني على كل التعريف **قوله**  
اما اول الامر انما قال في دفع في التعريف من غير المفرد لانه لا يمكن ان يكون مراد التعريف هو طرف من التناول  
والتعريف المستند على كل طرف من التناول من غير خلاف المراد خطأ ولا يتصلح لكان محمولا على لا يتبادر من ذلك  
مع من قوله وانما انما لا يمكن ان يكون في التعريف في القوة القريبة من الفعل وهذا اندفع ما قيل في كل طرف من التناول  
واما انما بان يحكم جواب عنه بان اطلاق التعريف في هذا التعريف مجازي **قوله** فانه وروى في كل طرف من التناول  
الاولى عليه كما عرفت قبل عليه انه يدعي ما ذكره انما هو في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول  
الارام في تحقيق في كل طرف من التناول وتعريف بان التعريف كونه في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول  
اطراف في كل طرف من التناول على سبيل في كل طرف من التناول ما هو في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول  
ايضا ان قوله وهو ليس بصلو دعوى تعني فلا يجوز ان يدعي عليه ولكن ان يقال ان قوله وهو ليس بصلو  
انه ليس بصلو على تقدير صدق ما ذكره انما هو في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول  
على مطروحين والاولى دليل الاول والثاني دليل الثاني في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول  
الارام في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول  
بعض الاراء فلا يصح الاخلال الى امانة التركيب وكيف وفي بين بين دعوى ان الاخلال الى امانة التركيب  
وبين دعوى ان الاخلال الى امانة التركيب وكيف وفي بين بين دعوى ان الاخلال الى امانة التركيب  
لا يدخل في صفة التركيب الاعلى لانه ويدعي قوله في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول  
الشرط والعنا وانما هو في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول  
بوجه عليه ان طرف الشرطية لم يكن في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول في كل طرف من التناول

هذا هو الوجه الثاني في كون التعريف هو التناول المطابق للواقع

عليه



هذا هو الحكم في كل ما يتعلق بالنسبة...  
والنسبة هي التي تميز بين الحكم وبين غيره...  
فإذا كان الحكم في شيء من الأشياء...  
فكانت النسبة هي التي تميزه عن غيره...  
وهذا هو الحكم في كل ما يتعلق بالنسبة...

والحكم هو الذي يميز بين الحكم وبين غيره...  
والنسبة هي التي تميز بين الحكم وبين غيره...  
فإذا كان الحكم في شيء من الأشياء...  
فكانت النسبة هي التي تميزه عن غيره...  
وهذا هو الحكم في كل ما يتعلق بالنسبة...  
والنسبة هي التي تميز بين الحكم وبين غيره...  
فإذا كان الحكم في شيء من الأشياء...  
فكانت النسبة هي التي تميزه عن غيره...  
وهذا هو الحكم في كل ما يتعلق بالنسبة...

بديهي

خرج

فلا يلزم

وكذلك

وبقيت

خاصة

وتصور

وبه الاتصال

زفر

والحكم هو الذي يميز بين الحكم وبين غيره...  
والنسبة هي التي تميز بين الحكم وبين غيره...  
فإذا كان الحكم في شيء من الأشياء...  
فكانت النسبة هي التي تميزه عن غيره...  
وهذا هو الحكم في كل ما يتعلق بالنسبة...  
والنسبة هي التي تميز بين الحكم وبين غيره...  
فإذا كان الحكم في شيء من الأشياء...  
فكانت النسبة هي التي تميزه عن غيره...  
وهذا هو الحكم في كل ما يتعلق بالنسبة...

النامي

والعبارة

فيعلم

بعد

بخصوص

وتصور

وبه الاتصال

زفر



۱۲۱

٧  
الاعتراف في ما مضى



هذا جواب عن سؤالكم الذي ذكرتموه في كتابكم

جواب عن الاضمار الثاني وهو النسبة الى المحل المنقول

ع  
اولو لغزنا غنا بلانما اولان لاجلها  
سيفلور قسول اكلور الانضال  
الانقضاء لفظ

برق

ادنی سو

562

الاولى

دقق المنظر المنظر



الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر  
الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر  
الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر

۷۱ فقط



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

فستق















على وجه لا يعم والاول بوجوب رفع القضية فغيره بسلب القضية والثاني بوجوب سلب القضية عن الموضوع  
بسبب المحمول عن الموضوع وهذا ليس كل اشارة بقصد سلب مطابقة النسبة الايجابية واستفاء المطابقة  
مع كل من استفاء التثبت عن كل واحد واحد واستفاؤه بالنسبة الى بعض دون بعض وقصد وجوب  
رفع القضية الكلية الثانية لها صدق وكذا بقصد سلب المحمول عن واحد واحد من استسباب المحمول  
وقصد لا يوجب رفع القضية بل السلب الكلي للجامع لها كذا بتجمل القصد الاول من سلب القضية  
والثاني سلب المحمول عن الموضوع ولكن نقول لفرقة قلت انه لم يقصد الاثر التحقيقي الا ان كانت  
الغرض جوت على قصد سلب المطابقة عن النسبة اذا كان الموضوع مكررة في سياق النسبة في السبب عليه في بعض  
ليس الى قوله بل السلب انما هو واراد عليه نتيجة ان الوقوع في سياق النسبة لا يلجأ الى التعلق النسبي  
شئ الى النسبة ليس في صورة التاخير والتقدم الى النسبة حكم على بعض على نحو واحد وليس في اخص  
مندرجات تحت ما قال السجدة المحقق في الكلام طاهر من كل قول بل انما هو واراد عليه ان السبب مطلق بل ان  
الوارد على النسبة مطلق بل ان الورد على النسبة مطلق بل ان الورد على النسبة مطلق بل ان الورد على النسبة مطلق  
السابق في التحقيق هو بعض وليس الاصح بكلامه ليس بعض فان بعضه لا يوافق بالسبب واراد عليه قيل ان  
المعنى بل السلب انما هو واراد عليه في سلب السبب والى ان النسبة في العبارة ولا يدعي عناية وسيل  
ولا اشارة ونحوها بل من سلب النسبة الامارة في ما عرفت ان اباين به على ما عرفت عليه قوله وان لم يبين ان النسبة  
تختص من كثره التوصل في ان لم يصلح لان يصديق كلياته وجوبية هذه الجاث الاول ان يستفاد من  
الحديث ان انسان فانه لا يصلح لان يصديق كلياته وهذا الذي دعا بعض الناصرين الى جعل الورد الورد  
بعض او انما سلبه ولم يتنبه انه لا ينع في الانشاق في قولنا الانسان جرد وليس الجوان انسانا ودعا بعض  
المحققين الى ان قال المراد حصول صدق كلياته وجوبية مع قطع النظر عن خصوص المادة ولولا خصوص المادة في  
الامثلة المذكورة صحت لها وذلك ان تربية الصلابة نظر الى انهم القضية مع قطع النظر عن الواقع ولا يدعي  
عليك ان كلا التوجيهين خلاف ما يتبادر من العبارة مع ان القام المانع من ان يتبادر الثاني ان  
قولنا الانسان في خبره لا يصلح لان يكون قضية كلياته او جوبية فلا يصلح لان يصديق حمل كلياته وجوبية  
لان المراد لا يكون ان لها وصف الكلية وجوبية حتى يقارن صدقها بشئ من وصفها وانما هي كلياتها لانها كليات  
ليست محال بل معدوم والثاني ان لم يصلح لان يصديق مثل صدق الكلية وجوبية بان يكون صدقها بتساوي  
جميع ما يصديق عليه من موضوع وباعتبار بعضه يصديق عليه والابن حرب عليك ان هذا ايضا خلاف  
الثالث انه ليس في التعريف ان يقول فان لم يصديق لان يصديق كلياته وادرك جوبية طارئة بل الاول ان يقول ان لم

نفسه  
تفصيل

بعض

ان لم يصلح لان يصديق جوبية لا يصديق مثل اشارة الى كون المراد في قوة الجوبية دون الطبيعة وكذا نفس النسبة  
وجوبية التسمية بالمهتد حيث اوردت صالحة للكلية والجوبية اجمعت فيها سور الكلي والجوبية والابن حرب  
توضيح المراد على بعض الطبيعة مثل الانسان حيوان ناطق وكثير وقصد بان الحكم على الطبيعة نظر الى  
ان يحتمل الكلية والجوبية في كل من ان يصديق هناك حكم كلياتها من حيث التسمية استسبابا ليس بما يفرده الحكم  
يتبادر من عبارة السلب ان الطبيعة ينسب اليها في اعتبار الافراد في انها ليست كلياتها في احوال السور  
والثاني ان جميع المراد من الجوبية في مقسم انفس من مجموعها مع الطبيعة وكذا انما وقع المعرفه قصد  
على ان في تقسيم الشئ الى من قبل احوال الاول في المراد وان يجب عليه ان يكون مسمى وعلى ان يحتمل  
في تقسيم قولنا المراد السابح ان وجود المراد يستدعي تقديره كالتقدير في كلياته في موضوع الا ان  
المراد الطبيعة لشيء القضاها بمقتضاها في العدمية واخر المراد كراته انفسها عن بيان حكمها ومن  
نوع الاجاث انه انكشف عليك جهات حسن تقسيمه الى ان في احوال المعرفه فيه كما يدل عليه قصد السند  
في قوله ان يقول في ان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا حيوان جسد قد يرد هذا السبب على ان  
ان الحكم في قولنا حيوان جنس على الطبيعة المقتضية بالعموم وكيف لا يكون مالم يكن عام لم يكن جنس وكذا الحكم  
صحيح في قولنا الانسان نوع هذه القضية باقتضاها من سبب كلياته والطبيعة كما في نفس الطبيعة من قولنا  
والانسان حيوان ناطق وكثير وقصد بان الحكم على الطبيعة كقولنا حيوان جسد قد يرد هذا السبب على ان  
بان ان الكلية باعتبار الموضوع مخوفة في اربعة اقسام الى اقسامها بايقان ان سببها قال السيد  
والحق ان الحكم عليه وجود الطبيعة وان كان ثبوت النسبة والنوعية لها باعتبار العموم فان  
ثبوت المحمول الموضوع في نفس الامر لا يجب ان يكون مطلقا في الحكم بنبوته له وان لم يطرأ عليه القضية في حقه الى  
ان القيود غير محصورة في تدوير الكلام وتوجيه عليه ولا انما انما يقتصر فيه العموم الغير الواجب اعتبارها في  
قضية ليس في ما في نفس الطبيعة فتم القضية في اربعة اقسام اولها انما يقتصر فيه العموم الغير الواجب اعتبارها في  
التقسيم على القيود بل كلياتها كلياتها في الطبيعة تسببان اقسامها وكل ما في كلياتها في الافراد اقسامها تسببان  
السورين اقسامها وكما في قولنا لا يصلح ان يكون الحكم عليه بالنسبة والنوعية الطبيعة المقتضية بالعموم والامر  
الجنس واحكامها كلياتها لعدم دخول العموم فيها ولا انشاقها عن احوالها في زيادة العموم عليها في الحكم في الطبيعة  
على نفس الموضوع ولو قيد الطبيعة بالعموم لان الطبيعة للحكم عليها بالعموم المقتضية في الحكم على نفس الطبيعة  
ان الحكم فيها على افراد موضوعها فقلت اجمال بيان كلياتها فان قلت وجه التسمية اجمال بيان كلياتها فان قلت  
اقول لان الحكم على افراد موضوعها فقلت اجمال بيان كلياتها فان قلت وجه التسمية اجمال بيان كلياتها فان قلت

عنه

بين

بعضها

ان الحكم على الطبيعة الانسان بالاجماع  
او الحكم على الطبيعة الانسان بالاجماع  
او الحكم على الطبيعة الانسان بالاجماع  
او الحكم على الطبيعة الانسان بالاجماع



الحكم على الافراد وقية شارة الى اذ على من قبل في التسمية ان الطبيعية داخل في الماهية لا اهل فيها بيان كونه  
في الانسان في حقه اذا كان الامم للهند الذين اهلوا كانت لا استوفى فالتفت كونه من قبل الاول بالتبديل  
قولنا انسان في حقه فخره لانه رجع الى قوله في التسمية في التفت كونه من قبل الاول بالتبديل  
ولما كان فاس فاستوفى فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
اجعل على ثمة اركان فاستوفى فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
انه كان من السج التسميم الرابع في التسمية في التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
اللفظ في كل ذلك في ان موسى وغيره عليه السلام في التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
فيما هو المصطلح بينهم داخل في سبب منها ومن كذا في ادخالها تحت التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
كمن جعلها تحت الماهية باللفظ فاستوفى فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
اختصار التسمية في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
قوله ان لم يبين فيها كونه الافراد ان يكون فيها اعتبار الافراد لم يبين كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
في القضا بالمتغيرة في العلوم العلم في الماهيات التي يتعرف الى العلوم كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
في جنس من قبل بعد وانما في قولنا لا موقوف كذا ان يكون من قبل من كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
في التفت كونه من قبل بعد وانما في قولنا لا موقوف كذا ان يكون من قبل من كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
ومنه بان بناء هذا الكلام على ان المحقق ان الحكم في القضا ليس الا على كذا من كذا الذي ارتفعه اليه كذا  
فيما اراد من ان يبين العلم الا ان الحكم في القضا ليس الا على كذا من كذا الذي ارتفعه اليه كذا  
ويكون ان كذا من كذا بان التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
من الالهي والعلوم يرد وينقص بلاحق الا ان كذا من كذا الذي ارتفعه اليه كذا  
والحق ان كذا من كذا بان التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
عن ما صدق عليه الموضوع وهي الافراد الطبيعية ليست منها في التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
ليس على ما صدق عليه الموضوع فلا يكون ج داخل في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
الحكم في القضا بالمتغيرة في العلوم العلم على ما صدق عليه الموضوع كذا من كذا الذي ارتفعه اليه كذا  
الاستحسان في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
من انما متغيرة في من المحصورات كذا في الطبيعية فانها ليست بمغيرة لانها في ذاتها ولا في من المحصورات  
في ايضا الشخصية قد تقوم في الظاهر كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان

الطبيعية

وهو

وكونه

الطبيعية فانها لا يتخرج كبرى الشكل الاول فيقال انسان والاسماء فرع مع انه لا يصدق ان يكون على الوجه  
التي في غاية الضعف في هذا الا لا قيل ان هذا مثال مصنع لا يوجب اعتبار الشخصية في العلوم فاس  
انه استوفى في العلوم كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
في الاعتبار في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
قد كلف مع وجود ما في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
لانها لا تقوم على صفوى لا يثبت المحصورة كيف الصفوى لانه لا يثبت في صفوى اي قضية وما قيل ان الشخصية  
الطال لا يصدق كبرى الشكل الاول لانه لا يثبت كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
ينبغي للحكم ليس لان في مقتضى استوائه انما يكون على موضوعها كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
صحة وقوع القضية كبرى الشكل لا يتوقف على صدقها في الطبيعية ليست منها في التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
على ما صدق عليه الموضوع في بعض التسميم والطبيعية ليست منها في التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
بار في ما في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
لان عدم الاختصار بان يتناول التسميم لا يتناول الاقسام الالهية ان يرد بها ان عدم الاختصار  
الابان يتناول التسميم الذي لا يكون على ان يكون كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
يتناول الاقسام متباعدة لا يتناول التسميم فان في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
يحل بالاختصار متباعدة لا يتناول التسميم فان في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
من الاقسام بان يتناول التسميم فان في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
المغيرة في العلوم المحصورات الاربع وتبينها من بين الطبيعية كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
ويكون محققا في العدد من التسميم كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
المتخرج منها فيها محصورات لا يتوقف على انها باعتبار الماهية كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
ان لا يصدق في البيان بالماهية بان الشخصية ايضا في قوة الماهية كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
صدق الحكم على كذا من كذا بان التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
بل جعل الماهية كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
جزء من الدليل لانه لا يثبت كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
في قوة الجزئية بالتلازم موافقا لان كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان  
المفصل في محلهما ما يثبت كذا في التفت كونه من قبل الاول فظن ان استعمال اللفظ التفت كونه من قبل الاول فظن ان فاس فاستوفى فظن ان

المهارة























[illegible]

الآن في عصر النهضة

في الحقيقة فانها حقيقة القلبية المستقلة  
 في نفسها ومعنى من بنو رادع  
 من سمات الاثر ان حقيقة ما  
 في الحقيقة هي ما في الاثر من حيث  
 الاثر في نفسه

القضية رقم ٧

حاجية ليست بحاجته عن الشغل حال قيامها والشغل عن النفس والادبها سواء كانت جميع  
اسم مكان او انه فاطن الشغل عن النفس فغيب لانها شاعرة ولو جعل الشغل جميع متوحد  
فيكون اطلاق المصدر على المكان او الادب والفعل على كل من سببه لا يمكن ان يكون  
كل ما لو وجد فكان ج من الافراد الممكنة او ر عليه الحكمة المتعقبة الموضوع في فرد فقبل الادب من الفرد  
وهذا انما يتجه لوضح الفاعل المحصورة من الفرد المتحد في فرد وفيه كبت سببا انما هو الغلبة فغيب  
على افراده الموجودة بل عيها وعلى افراده المقدرة حيث ومنه ان الافراد المقدرة مع الوجود  
لكنه لا يصح جعلها كما لا قدره جوده ولكن ان تقدير الوجود وانما يستعمل بمعنى فرضه بل التقيد  
كلمة الشرطية فتعقبه المقدرة الوجود للموجود بالفعل كجب الارادة عليها ما يتقابل الوجود بالفعل  
وانما قيد الافراد بالامكان امي الامكان العام للتقدير بجانب الوجود فيشمل الحكم الواجب والواجب  
الافراد المتعقبة جعل الشغل من الافراد الممكنة تقديره الاحراج الافراد المستحيلة فغيب كما في قوله كل الوجود  
الماضي الافراد الزمنية لا يصف اليه حتى احتج الى الاحراج المستحيل وهو بعيد لان كل ما ماضي افرا  
في نفس الامر فالتقدير بالامكان تقديره لا وجوده حتى لا يتوهم ان اعتبار صدق في بالفعل عن هو الاحراج  
الشيء كجسده بالافراد بالفعل وما ذكره العلامة التفاروقي ونسبه السيد ان هذا التقيد انما يكون  
ازالم يعتبر صدق الوصف بالامكان فقط اذ مع الفعل كما هو من السج اما اذا اعتبر فلا حجة الى الوجود  
امكان صدق الوصف من الامكان الافراد فلا يراد به في موط ولا على توجيهه انه ان التقيد في تفسير  
مع صحته اعتبار الوصف بالامكان فيها لا بد منه استنادا منه اعتبار الصدق بالامكان حتى لو لم  
يقتد وفيه الغيبة مجرد ما لو وجد فكان ج لم يصدق فيه اسم لان الوجود فكان ج بالامكان او بال  
لا يوجب الامكان صدق ج لان تقدير الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء بالامكان او بالفعل  
ولا يكون الشيء ج بالامكان فلا بالفعل كذا الحق تعالى ولا نقله احد وان كان غيبا بل وقد  
تقدير الصدق بالامكان او بالفعل لا يعني عن تقدير الافراد بالامكان لانه لا بد منه الاحراج كل شيء  
لا ليس من الغيب بالتقدير في الفرد والادب وافراده مستحيلة عنه فمكن الصدق عليها فان ثبت  
على ما ذكره انه ان اطلاق لا يقتضي التقيد بالامكان فليقتد بالفعل فالتقدير  
لا بد منه في رفع البطوان وما لا بد منه هو الامكان واما التقيد بالادب منه في رفع البطوان فليس  
منه في ان البطوان الاطلاق فان ثبت ان اريد تقدير الافراد في جميع المحصورات لا يثبت في  
التقدير بما ذكره لان عدم التقيد في الجميع لا يوجب الاطلاق في الجميع بل هو محقق في التقيد

سورۃ النور

154

الخيار 2

10















[illegible]

جزئیہ مصر

1891

[illegible]

٧ من موضعها الاصل فسميها <sup>بالعدوية</sup> العدوية ان يكون  
تسمية باسم جودها بل هي ان يكون تسمية بمجر

الطريق























[illegible]

مجلسه فی ۱۳۰۲

24

[illegible]

جمل المحمول

على المذهب - ع

col.

الوجود<sup>٧</sup> ص

٧  
الجمودى











٧٠  
وقد نظر لانه لا يصح في الضرورة مطلقا  
لاننا يعلمون ان زورا في وقت الوصف المرتفع هو

اور غیر معین

الضرورة المحقق الضرورة لا تتحرك الا بالواجب وان كان يقتضي كون الممكن ضرورة الحول لا ضرورة  
ان كان محققا مستلزما له بالواجب دون العكس وهذا هو المعنى الذي لا يمتنع ان لا يتحقق  
القتل اذا لم يتحقق الحيوان المتحرك المستلزم له بالواجب ان ما يتوقف عليه صدق ال  
الضرورة ضرورة الحول في وقت الكتابة لا ضرورة ضرورة في ذاتها كانت ضرورة ضرورة الله  
في ذلك وقد تضمنت ضرورة ضرورة الحول بيقينها فيصدق ويمكن ان الضرورة بان الضرورة  
لو لم يكن ضرورة لم يتحقق بغير ان الكتابة لا بد منها على ضرورة ضرورة في ذات الموضوع في  
وقت اوقات يكونها فيتحقق ضرورة ذلك الواجب في جميع اوقاتها فيكون الواجب في ذلك  
كغير كون ان الضرورة في وقت الوصف اعم من الضرورة بشرط ان الشرط في عين الشرط  
بمعنى الضرورة في وقت الوصف الشرط والية بالحق الواجب وان علم ان الشرط والية بالحق  
التي هي شرط الشرط الشرط في وقت الشرط بالوقت الشرط بالوقت ضروري الى الشرط  
او ان الشرط في وقت الشرط بالوقت فان الموضوع في جميع اوقاتها في ذات الموضوع بالوقت  
فيكون الوصف ضروري بالوقت بالوقت الوصف في وقت الشرط بالوقت في وقت الموضوع  
كما انهم يعرفون سبب سبب التحقيق في وقت الشرط واما انما جعل الوصف في  
في احد الطرفين لا ينبغي ان يكون الضرورة ويقال عليها انما ينسب اليها المحمول ويحكم  
عليه وجبت قال في الاخرى ان فيها ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع فقط اما وان  
فيها ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع فقط لكن ما يتبادر من عبارة من  
توسل في وقت التحقيق على الضرورة في وقت التحقيق ضرورة لها ولا يجب ان يكون لا يعمل  
سبب الظاهر ان في وقت التحقيق ضرورة في وقت التحقيق في وقت التحقيق  
وما تمسك من **اعتبار** النظرية بعد جعله شرط للضرورة لانه لا فائدة فيه  
يدفعه انه لو لم يذكر شرط ان لا يفتقره الحكم بل كان مقصدا الى بعض اوقات الوصف  
او وقت معين او جميع اوقات الذات او بعضها في التقييد فيكون في ظهوره  
انكم فور ما يصدق بقصد فائدة في مقام الاكتساب لا يمكن ان يثبت ان ذات  
الضرورة قد يكون بين الذات والضرورة انما هو ضرورة ان الذات الموضوع قد يكون غير  
وصفه وعنوانه على الذات في الحقيقة او قد وقت ان حقيقة ذات الموضوع عاقل في نفسه  
وله كما انما ان ذات الموضوع في وقت ضرورة في وقت الاكساب

خط فاما صدر







السؤال

نقدیه ها

النسبة ٢

المطلقة فيقال للموتورة اللاوانة تسقط عنها الحنفية  
والعلمية مثل ان المطلقة في ما دون اللاوانة ولو علمت ذلك  
والعلمية مثل ان المطلقة في ما دون اللاوانة ولو علمت ذلك  
والعلمية مثل ان المطلقة في ما دون اللاوانة ولو علمت ذلك



وجه جعل الوجود بالوجود مفهوماً بالعدم منسباً إليه بدوافعه وهو انما هو القضايا بالاربع  
 المقيدة لانه من صفاته انه لا يملك الحقيقة المطلقة والقيسية المطلقة والوجودية المطلقة  
 والاطلاقية المطلقة فان كانت لاهية للقيسية بالقضايا بالاربع لكانت عينية المطلقة يكون  
 العلم بالمكانة العامة ايضا لاهية موجبة ايضا فقلت عندئذ في الموجبة بل في القيسية ايضا  
 يجوز وهو ان العلم بالمطلقة العامة لان تسمية الامكان اخر جهتها وان تكون قيسية جعلها بالعدم  
 ان يتحقق بينها اولاً في صدق قيسية صدق ممكنة وان العكس لا يوجب ان يكون فيها سلب  
 القسورية بل في الجانب الثاني كمالها الجانب بالعدم فقلت السببية في العلم بالمكانة  
 شئت الخول للوجود او سلبه فقلت انما هي قيسية القسورية على وجه يقتضي لزوم  
 الامكان بالقيسية ببيان سلب القسورية الذاتية بل في الجانب الثاني وقد يفسر سلب  
 الامتناع الذاتي بل في الجانب الموافقي وقاله السيد لسان الفريدين متروكاً وبيان  
 كما لا يخفى فيجب ان سلب الامتناع الذاتي بل في الجانب الموافقي وان استند سلب  
 القسورية الذاتية بل في الجانب الثاني وبالعكس كنهها بالقيسية وان كان يراد  
 بالسببية التساوي حسب التحقيق دون الصدق المتعارف في سلب القسورية  
 ثم فان كان الحكم في القيسية بالاهية يجب يراعى ميزان في القيسية الممكنة حكم بالاجاب  
 او السلب وقد عرفت ان الحكم فيها فليكن على الحكم المعلوم انما هو الامتناع بالاهية  
 بحيث يمكن لاهية انما هي بمعنى كما يقتضي الممكن على الامكان انتهى الممكنة على الامكان  
 ولا يفرق الا حتماً بان احد الطرفين هو الموصوف في صفته والاخرى هو الموصوف في صفته  
 في العقولة والادال على احد الطرفين في الصفوة والادال في الصفوة في الصفوة في الصفوة  
 بين جميع القضايا فلا امتناع لوجه التسمية بالممكنة وان الكيفية لا تقتضي على الامكان  
 وان كان ان يقول لا حتماً على الامكان العام فستنتج في بيان وجه التسمية بالاهية  
 لا يقال ان يكون العامة فيها كما هي في عامة القضايا ملائمة التي تسمى في كبريات  
 لا انقول فليكن وجه التسمية في الممكنة الخاصة احتوائها على الامكان الخاص فليكن ان  
 يقال ان يكون العامة والخاصة في القسوة على طبقها في سائر القضايا بالاهية وهي علم من  
 المطلقة يمكن ان يقال في العلم من الجنس السببية لانه مع صدق الاجاب بالاهية  
 الجاهات فلا ينبغي ان يكون السلب ضرورياً الا انما ذكره قوله والاعم من الاعم

فان لا ملأ من صر

[illegible]

۲۰  
فانبر

٢٦ بحسب وصف غير الوصف الفخاني والظاهر

العنوان ٧

مسكون



[illegible]

٧  
مطلقة من الشرق المطلقة عامة الثالث  
أ. قيد الاوامر مصر

من العينة اذ لم يثبت ان المركب من الشيء  
وغيره الا لم يثبت احداهما كيف لا والمركب هو

المرئيات

五

[illegible]

۱۰- تفصیل در

六

حسن بشیر

بسم الله الرحمن الرحيم

وقوله ثم ان الموضوع ان يعلق عليه مقارفا  
كان الصحيح عن ذات الموضوع وانما يعلق  
وضفان يكون ضمت اليه له كان الرشي من  
والدليل قاص

٢٤ الخائف الخائف وما لا اله الا الله ربنا ربنا ربنا







المعلوم اذا ثبت بانها من اقسامها فكذلك ان كانت  
 في وقتها ومنشئة في سببها ~~بما لا يمكن~~ بالانفصال  
 المنشئة في الجارية مستحقة ان يكون لها نوع ان الحقيقة بانها  
 ايضا مستحقة بالوقت ومنشئة وليس كذلك في الواقع بين  
 ما ذكرنا من المطلقين وما شاع فيهم من انهم من جهة اليل  
 او في بين المنة الوقية والوقية المنشئة في جانبها والسبب اشار  
 الى ان ما هو في الوجود والوجود سبب وكما لا يلائم سبب الوجود  
 لا من الجانب والسبب فلهذا احد معان الوجود واحد في حقيقة ولكن لا يبره  
 قولنا ان معناه اي قولنا وهو الظاهر في الكلام مع او انما كان في مسانحة  
 في البيان لا يمكن سبب ضرورة الجانب في دفع به النوع الناشئ في الكلام السبب و  
 ما وان لا يكون يمكن العادة موجبة السبب ليس السبب ضرورة هو احد الطرفين  
 في الواقع بين نوعها وسببها في دفع بل في المطلق في العلامة الثاني المتفق  
 التفتت في تحقيق ان الجانب في حقيقة صحيح والسبب فلهذا احد معان الوجود واحد في حقيقة ولكن لا يبره  
 قولنا ان معناه اي قولنا وهو الظاهر في الكلام مع او انما كان في مسانحة  
 في البيان لا يمكن سبب ضرورة الجانب في دفع به النوع الناشئ في الكلام السبب و  
 ما وان لا يكون يمكن العادة موجبة السبب ليس السبب ضرورة هو احد الطرفين  
 في الواقع بين نوعها وسببها في دفع بل في المطلق في العلامة الثاني المتفق  
 التفتت في تحقيق ان الجانب في حقيقة صحيح والسبب فلهذا احد معان الوجود واحد في حقيقة ولكن لا يبره  
 قولنا ان معناه اي قولنا وهو الظاهر في الكلام مع او انما كان في مسانحة  
 في البيان لا يمكن سبب ضرورة الجانب في دفع به النوع الناشئ في الكلام السبب و  
 ما وان لا يكون يمكن العادة موجبة السبب ليس السبب ضرورة هو احد الطرفين  
 في الواقع بين نوعها وسببها في دفع بل في المطلق في العلامة الثاني المتفق

المنشئة

ارادوا  
ان يكون  
الواقع

وذلك

السبب

يستخدم

ذكر

ذكره بعد ذكره بالفضل ~~لكن~~ في الحقيقة والذات والذات  
 والمصنف الى مادة الوجود في الاضطرورية في بعض موادها واما مادة ~~الذات~~  
 والذات في الوجود بالفضل في مادة الضرورية في بعض موادها واما مادة ~~الذات~~  
 مدخل في الضرورية في مادة الضرورية في بعض موادها واما مادة ~~الذات~~  
 بشرطه في مادة الضرورية في بعض موادها واما مادة ~~الذات~~  
 ان يقال في الضرورية في مادة الضرورية في بعض موادها واما مادة ~~الذات~~  
 المركبات في مادة الضرورية في بعض موادها واما مادة ~~الذات~~  
 وتلك المركبات في مادة الضرورية في بعض موادها واما مادة ~~الذات~~  
 ان يقول في مادة الضرورية في بعض موادها واما مادة ~~الذات~~  
 الدوام في مادة الضرورية في بعض موادها واما مادة ~~الذات~~  
 الكثرة في مادة الضرورية في بعض موادها واما مادة ~~الذات~~  
 قولنا ان معناه اي قولنا وهو الظاهر في الكلام مع او انما كان في مسانحة  
 في البيان لا يمكن سبب ضرورة الجانب في دفع به النوع الناشئ في الكلام السبب و  
 ما وان لا يكون يمكن العادة موجبة السبب ليس السبب ضرورة هو احد الطرفين  
 في الواقع بين نوعها وسببها في دفع بل في المطلق في العلامة الثاني المتفق  
 التفتت في تحقيق ان الجانب في حقيقة صحيح والسبب فلهذا احد معان الوجود واحد في حقيقة ولكن لا يبره  
 قولنا ان معناه اي قولنا وهو الظاهر في الكلام مع او انما كان في مسانحة  
 في البيان لا يمكن سبب ضرورة الجانب في دفع به النوع الناشئ في الكلام السبب و  
 ما وان لا يكون يمكن العادة موجبة السبب ليس السبب ضرورة هو احد الطرفين  
 في الواقع بين نوعها وسببها في دفع بل في المطلق في العلامة الثاني المتفق

الدوام

وانما قال الدوام في مادة الضرورية في بعض موادها واما مادة ~~الذات~~  
ولا وجه لقوله

سواء

بل

شأنه















لم تحمل

٧  
الحسين

فلا ص  
الوا

اَلْمَلِكُ

من النوم ص







قول من قال ما علمنا من غير العلم بالامكان لا يثبت الموجبات بالعلم والعلوم لا تذكرها هي التي تفرق  
ما بين معرفة موجباتها وبين معرفة اشعارها في غير ما بينه وبينه على اعتبار العلم والابستود  
ظواهرها وانما اوجز العلم من يقصد في نفسه على تقدير ان في العلاقة بالمثل الموجبة والابستود  
لان الحكم من لا يثبت في نفسه على تقدير ان في العدوة والابستود انما يكون في لا ولا على اعتبار  
فيها وجعلها شاملا للموجبة والابستود ويكون بين الحكم في السوالب انما هو انما  
العلم ما هو اما لتفصيل امثلة السوالب من الامثلة المذكورة للموجبات باوخال اداة السوالب  
على ما في كانت الموجبة التي وبتة ما حكم فيها بلزوم ان لا مقدم فيه من جهة او الزوم  
لا اتفاق في كيفية النسبة الى السالبة وكم بالنسبة للكيفية لا بالكيفية فالحكم او بالزوم النسبة  
الكيفية به فان الى حكم فيها بلزوم السالبة الى بلزوم النسبة فان الحكم  
بلزوم النسبة السالبة لا يخرج القيد من كونها سالبة كما ان الحكم بفردية السالبة  
لا يخرج القيد اطلاقا عما كونها سالبة فورية قالوا وان يقال السالبة الزومية ما حكم فيها بسبب  
الزوم لا ما حكم فيها بلزوم سالبة القيد اخرى فانه موجبة لزوم سالبة ولا ما حكم بلزوم  
السبب فان كانت سالبة لكنها غير معتمدة في العلوم ولا تسمى تفصيلا ان يكون  
سالبة لزومية صدق في الشرطية وكثيرا قالوا وبما يقيد الحكم بالاقتضال في المتصلة وبما  
الحكم بالانفصال في المتصلة والاذب بعدم المطابقة لا بد والمطابقة اياها كانت وعدمها  
على ما يقتضيه عاوجه اجزاء الفصل والافتقار في حقيقة الزوم والافتقار ومنع الجمل  
واقتضاهما او باقتضاهما على سبيل العناد والافتقار وافتقارهما في هذا التفصيل هو ما  
ذهب به بعض القدماء الى ان الحكم في الجمل هو ما ليس له مقدمها ولا سببها كما في ان  
كل شيء ذلك من بعض القدماء ويزعمون ان ذلك لا يتم ان يكون في احد منهما صدق والآخرى كاذب  
غير صدق وكاذبة وايضا في رد ما ذهب اليه بعض اصحابنا من الحكم في التناقض  
الشرطي في ان الصدق في صدق الطرفين فان الحكم المتيقن بالاذب بافتقار  
الحكم بالاذب بغير الصدق وانما ذكره الشرح في طرقت الافتقار في حقيقة لفظ مطابقة ان  
الافتقار في السابق العقل يقتضي استعمال المطابقة بالباء دون اللام ثم اذا استدلوا في  
الافتقار في تعدد اربعة اقسام بربعة كلامه بان الصدق والاذب المتعلق في الطرفين  
بالعلم مشهور وعليه في الباعث لظهور ان هذا المقام يقتضي صدق الطرفين وكذا

فوقه الطائفة من عاقدات و السامية  
فان تون في التون في اللفظ الا في اللفظ  
فان تون في التون في اللفظ الا في اللفظ

والانفصال نفس الامر وعدمها ان الصديق  
بغاية العلم بالانفصال من

و في القاموس وقد طبقت مطابقة  
 وفيه ايضا والسماوات طباق  
 كتاب المطابقة بعضها بعضا بالنقل  
 انتهى

كذا بعد اخبارك فيه والصدق والكذب في خواص الحكم وما ثبت عليه من الحقيقة  
 وتبين ان قولك قد يتحقق ان الاختصاص في المعبرين في طرف الشرطية انما هو في الحق  
 انما صدق الطرفين بمتحققهما معا وكذا بهما **الافتراض**  
 معا وصدق الثاني وكذب مقدم عدم تحقق المقدم وحقائق الثاني مع عدم حقيقة ومفع كذب  
 الثاني وصدق مقدم عدم حقيقة الثاني وحقائق المقدم حين عدم حقيقة **فبين ان الكلام**  
 الشرطية في اي الحق الفاسد في كذب ليس البيان في المنفصل انما هي الفاسد  
 الذي لا يتركب بل البيان فيها انها من اي الفاسد انما يتركب كما ليس في التوجه  
 لا لشكل كما من قولنا ان كل من الشرطيات الاثنتين والثلاثين من اي قسم من القسم  
 الا بغير كذب او نفي **فانما قصد الموجبة الصادقة كسبها ان اراد المصطلح في الحقيقة**  
 الموجبة الصادقة لا يوجب قول الصدق في كاذبين اذ الاتفاقية لا تصدق على ما لا يتم قوله  
 في بيان بطلان عدم الصدق من صدق وتعال كاذب لا مستلزام الاستلزام الصادق  
 الكاذب وان ارد المصطلح الموجبة الصادقة في الزمنية مدعاه لما قوله فيما بعده هذا او كان  
 اتفاقية فكذلك بهما بصدقين حال **وعدم مقدم كاذب وتعال صادق فقلنا**  
 في شرح المطالع على الشرح انما هذا اذ في مقدم الحق وانما على سبيل تحقيق فلا يصدق وبقية  
 باقية في مقدم فترى ان الحق اليه وان كان ثانيا في غير ذلك وقتلته فمما ليس هو  
 شك في كذب البيان حاصل الحق وان قصد التبريح لا تصدق من مقدم صادق وتعال  
 كاذب وانما في شرح المطالع ووافقه العدة الثمينة في شرحه على هذه الرسالة  
 وحصل ان قوله لا مستلزام الاستلزام الصادق **انما هو في العادة مدعوى ولكن وقد بان**  
 مدعوى عدم صدق الشرطية في مقدم صادق وتعال كاذب عدم اتفاقية حكمه للواقع ومع  
 الاستلزام الصادق الكاذب انتفاء الواقع ولكن الاستدلال بما عدم اتفاقية الحكم للواقع  
 بانتفاء الواقع فان الدعوى انتفاء الصدق وانما ليس له مستلزام **والاستلزام**  
 استدلال بما قصد على الحكم ولا يبعد ان يقال ان شرح فخر رضى الله عنه ابدل قوله في المنفصل  
 الموجبة تصدق على صادقين بقوله في المنفصل الموجبة الصادقة كسبها بصدق صادقين  
 في صدر قوله دون عكسه بل لا يتركب على مقدم صادق وتعال كاذب لثبوت اتفاقية على مقدم  
 ما يتو على مقدم فالتساوي في كذب لا يستقيم **والكلام** استدلال على عدم صدق الشرطية انما هو في

و اما اذا كانت

الشمس  
المباركة























[illegible]

۷  
فضا یاسر

[illegible]

مجلس

القرصين

تفضل بحسب الاموال او الاموال  
بهم الكيفية ورسالة الخمر

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



















[illegible]

عنه الى ان التماثل من عبارة المتن  
ومعنى تحصيل الوصف هو

قول مسو

برای

[illegible]

271

۱۰

السلامة

قلت لم مر

وعنه المشهوره

یوسف کو کہ ایک نقیضی الخیرین نقیضا  
و اما لا فصل ان کیون رفع الخیر اخضر

ہکون

لأنه يوجب التفضل بالبيان

وفي قول المصنف تحقيق ان تقيض الوجوبية  
السادسة ما دام المخالف او الدائم الموفق



[illegible]

فصل في بيان الحروف المعجمة

مذہب المذہب المذہب  
مذہب المذہب المذہب

واحد واحد والاولى التي اخرجها من ذلك قوله انه ان اخذ النقيض طرفي الخ وحي ثلثة واحدة  
ما ذكره في شرحه من ان من يذكرهما في شرحه انما هو فان اراد بها فليكن وما احتاج وجه  
المراد بالاطراف فانها في تلك المادة كل جسم جوهري وانما اوله ليس هو ان دامت  
ظاهرة البعرة الترويد بين قضية موزنية كبرى وسالبة جزئية وانما يمكن ان يحمل الثانية على السالبة  
الكبرى الدالة فالحق ان الترويد لكل فرد فيكون ترويدا في غير ثمانية بالحق مما لا يلبس على احد وانما  
ان يدعى في بيان يقتض الكبريات **ترويد** على كل من مفهومات لا تنزع في الشمال ترويد لكل واحد  
واحد على ثلثة مفهومات لم يجرع اليه وليست اربابا وانما الترويد في الشمال اربابا الثاني على الاحتياج  
لان الاثبات في كل اول قضيا متعددة في الفقدان استبعادا في بعض البعرة فليكن  
احتمال كل اول وانما يجمع مجموع الترويدات البعرة ثمانية الى القضايا الثلثة التي تعد فتقول  
قول اوله يستلزم ولا يقلو ان اراد بقول اوله يستلزم الحكم على كل واحد واحد على عدة بالسبب  
يكون القصد من القضايا ثمانية الى السالبة المقتضية لكل فرد في هذا الحكم على التفتيش فلا يفتقد  
قوله ولا يقلو وان كان السالبة الكلية الدالة في ذلك لا يكون البعرة الترويد بين كل واحد واحد بل للترويد  
الواقع بين اثنين كائنين على انه يجب ان يجمع مع الاصل الكذب وان كان ادو السالبة الجزئية  
الدالة فيجب ان لا يكون ح الترويد لكل واحد واحد وانما يجمع مع الاصل الصدق وان كان سلب الدوام  
كل واحد واحد فيجب ان يجمع مع الاصل في الصدق فالحسن التام والافتقار حتى ياتي التفتيش وان است  
واحد الى السالبة فلا تسهل الحرايب ولكن ان يثبت ويقول ان اراد بقوله يستلزم ثلثة مفهومات  
ان القول المذكور بما يستلزم على ثلثة ومما ذكره في البيان ان كل واحد من الافراد في الترويد صدق  
انما القول لا يقلو ان يثبت الحوا اذا لم يثبت الدوام وسلب الدوام على كل واحد على بقدر صدق  
انما القول يستلزم الا من اراد بقوله انما ذكره في ابان من مفهوم المراد لكل واحد واحد  
فما وقع في هذا المقام في كل واحد مع كثرة الوارد والاولى ربك مع جيب لفظ الواحد الواحد  
فما وقع في ان اخذ النقيض البعرة الوافية بالمفهوم واحدة في خلاف الاول **ترويد** فان ثلث  
كما ان كبرية الكلية في الحكم الاستنفاد التفتيش بين الكلية والجزئية في كبرية الترويد في احداهما  
بين يستلزم الا من اخذ النقيض مع كبرية في الاخرى مع **ترويد** وان كانا في مجموع قضيتين  
واحدة في احد الطرفين ولكن ان يقتض ليس اخذ النقيض الكلية في ثلثة منع دليل في كبرية  
ان يدعى بين قضيتين **اثنان** **ترويد** لان موضوع الاثبات في كبرية بعضه موضوع السلب وروعيه ان

۴۹

المراد من

الجزء الثاني  
تيسر

2 اخذ بقض البرز

۱۹۲۱



















[illegible]

ما دام بجز

قلت فائدة رد صدق كل جزأ الى ما  
تعلق به في مقدم الشبهة هذا هو مراده  
يقول

ولا نعلم الا علم من وجب ليس لازم  
لا نعلم الا علم من وجب ليس لازم  
من وجب هم

والسكان يسكنون ما اذ نوكا من رز ما لم يكن  
بجزئي غلت وكوز الجزئي لزاما في غاية  
الظهور اذ لابد بعدق الاصل هو

ماوراء

۱۱

المطلقة لانه المحمول الغروري او الدائم  
لذات الموضوع او لا بحسب وصف صم

کتاب المحرمات

والله اعلم  
في النجاسة كما جرت عن الموضوع وجب عنه المحرل محم

اذا علم  
لان مصر

سابقاً اما لو ارد التنبیه کا شعر بہ کلام دہم

كون العنوان غير موصوف في ذات الموضوع وبخلافه والاصل ان يقال ان كل نفس في الموضوع لا يمكن  
ثبت عين شهود وصف الموضوع فيصدق ان نفس المطلق في الوجود على اوجه سبب في الوجود  
عند عدم يمكن دفعه بان معنى الية الوقية تناقض وصف الموضوع والموضوع في الموضوع ففقط في كنه في  
انتفاء الموضوع بل لا بد من التناقض ايضا وتناقض الشيء نفسه في الية قوله ان الوجود موجب فيكون ج  
موجودا وان كان في نفس الشيء في موضوعه فيكون الموضوع موجودا لان صدق اليقاس موجب  
وجود الموضوع فلا يلزم بان يتحقق اليقاس الذي احدى مقدماته موجبة على عدم موضوعها قوله فانه  
اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب او بعضه صرح بقوله او بعضه تنبها على انه الاستدلال على عكس  
الموجبة الكلية والبيان في تواترهم اخص من الاستدلال بالكلية من قوله واما في البرهان في قوله واما اللا دوام  
وفس نقول واما اللا دوام فان لا دوام الاصل لا يوزم لا دوام العكس لان دوام ب الدائمة يدوام  
ج يستلزم لا دوام ج الدائمة بدوام ب قوله ونفسه لما في البرهان الثاني الذي هو اللا دوام لم يكتف لان  
لا بد من التناقض في ب بالطلاق ولا يتحقق كاستحالة لانه من ب ب دائما لان كسبب الشيء في نفسه  
وان حال لا بد من التناقض فافق قوله بان لو فرض الذات الذي يصدق عليها ج وب ما دام ج لا دائما فان قلت  
لزم الاتساق في الية التناقض وان يكون في الواقع قلت كسبب الموضوع في الحقيقة وهذا كما يستلزم ان فيها  
فان قلت لا حاجة الى التناقض بل يكفي ان يقال الذات التي يصدق عليها ج وب ما دام ج وب هو ظرف  
وبسبب ما يستلزم ان في ذاتها قلت افق وروما لا يختار قوله على البيان في الاصل في البرهان  
لزم وكيفية على التناقض في ذاتها انما بين احد هما انه لو اوى هذا البرهان في الاصل كالحكاية وقته عليه  
لزم وكيفية الية وضع البيان في الاصل في البرهان موضع التناقض وبخلافه انما الطريق بالبيان  
في البرهان لانه بيانهم في الاصل في البرهان الثاني انه لو افترض احد الين لزم وكيفية وهو اوجه  
منه انما بين في الاصل كالحكاية او الاستقار على البيان في الاصل في البرهان لانه ثبت العكس في الاصل  
البراهني في ثبت في الاصل كالحكاية لزم الاصل لزم الاخص ج ايضا فلا او اقتصر على ما في كثيره  
النسخ والمقير بين ج ب من جهة ما سبق ان التيقين في البرهان ليس واجب ان يقرن الا ان  
يقال هو متناقض في الموضوع بانه لا يمكن ان يشترط كل ما يشترط فلا يسر ان لا دفعه والتشبيه  
عند اقسامهم اذ لولاه لم يبا يتوهم من سبق كلامه في كمال الشبهة بالاصل بالاصل  
الكل لا يتفق بالافضل في الاصل في البرهان في قوله والوقت في البرهان والوجود في البرهان  
العامة تنقض مطلقا القول يمكن ان يكون من واحد على ان عكس هذا التفسير في

صدق م

الاصول



















[illegible]

فلا يبعده عن المقصد الاقصى من الفن  
في القياس

الذي هي الثابتة المقصورة في غصن النبتة  
انما هو بالقياس والسر في ذلك ان رتبة  
البقيع تكون غصنًا بخلاف بقع  
الخفيفة لذو مع

وذلك ان ينزل وجهه الى المفاصل حتى يرفق  
بخلوف التصور ثم يخالها بثوب كونه واسان  
لما كان صبح

موافقا لاجاب السيد في شرح المؤلفين في قوله الحق لا يتوهم ان احوال من جملة القضايا  
يطرح في ائمة العقاب من قوله من افراد وهو ضعيف لو جسد احد بهما ان العبارة المتقدمة  
في هذا الحق هي في عقاب او قول من قول الثاني ان العلم بهذا الحق يكون له في الامور  
المتروكة جميع التبعات لهذا الحق بل الطور ان يقال ان القول الذي هو جسد العقاب ليس له احوال منه  
ما يدل في الخطا في حقه وبهذا الحق لا يتبدى بوجه من هذه المؤلفات الحق لا بد منه ليعلم به  
كل من اراد ان يبين قسطين من ان المراد بلفظ باق في الواحد كما هو المتعارف في العلوم المستقلة في  
الفن في قول هو كما يبين من قول في قوله اعني المعلوم العقاب يريد ان ما يطلق عليه القول يطلق  
عليه كما في كسب في القول قد مر من بين الموقوف والموقوف بل ان كسب حقيقة في الموقوف في العقاب  
كما هو في اول فصل مما في قول ان يكون على كسب هو مصطلحات الفن ان قول بالذات  
في معقولات في اطلاق القول كالم كسب بين الحقيقة والخيال وقد تضمن حقيقة هذا في المعاني  
في التوفيق المذكور كسب لا كسب الموقوف والقبول هو القول المستعمل المؤلف في الفعل يؤدي الى الصبر  
في التبدل في الحق وكما ان القول في توفيق كل الحق في كسب العقاب فانما في تعريف القول الموقوف  
المنظرة في توفيق القبيل العقاب عليه قال في شرح المطالع وعلى التقديرين براد القول الثاني المستعمل  
ان الشذوذ بالبناء على لازم القبيل المسمى والمستعمل او ردعا في انه كالا يتم الزوم الموقوف لا التام  
الموقوف في فلا يبعد ان يراد بالقول الاول الموقوف واجاب بان القول الموقوف ليس مقابلا له بل دلالة  
على مستعمل فالقول الموقوف يستعمل معقول بالبناء على العالم بالحق بالوضع فيستعمل في الحق بالوسط المستعمل  
على معقول فيه ثبت ان القول الموقوف لا يستعمل الدلالة على معقول الدلالة لا يستعمل الدلالة على طوائف خفية  
عند بل الطور بان القول الموقوف على تقدير كسب هو الاستعمال في حق من حق انه ان اراد يستعمل القول  
الموقف القول الا انه يستعمل وجوده في الواقع فلا يبعد عدم وجوده في القولين في الخارج وان  
اراد يستعمل طائفة واحدة في بقية القول في وجوده في قول الموقوف والموقوف يستعمل كل  
في شذوذ المستعمل ولا يثبت ان يراد المستعمل ان لو لم يكن سميت على طبق القول الاخر فانه لا يثبت  
يحق الشك في ان كل عقاب بالمستعمل او ان معنى كسب العقاب بالموقف وعلى تقدير  
ما يقتضيه قول الموقوف العقاب في القبيل كسب من عقاب فوق اثنين كما لا يخفى ولم يكتف بقول  
والقبيل كسب من عقاب لئلا يرد من القبيل كسب كسب بطلان فيخرج القبيل من كسب مع انه  
ليس من كسب اثنين بل من عقاب فوق اثنين كما لا يخفى ولا يثبت على ان

ولا عني ان اجمع ان ابراه بالفضل الا في شي من الفضل  
والفضل 39



































قد وافقنا الدوام لم يمتد من طرف الاخر وانه لان كل المقياس لا يتبع في الضرورة **قول**  
 احدهما ان يكون الذي سببه عامية ينفصل الانكسار لا يتقدم وجهه شك هذا الشرط  
**قول** وانما يذكر ذلك في هذا الكتاب لان الشرط الاول قد علم في نفس القياس حيث  
 بين ان هناك من شرط السالبة في الغروب الشئ احدى الفرضين وفيه ان هذا لا يجب  
 الاستغناء عن بيان الشرط الرابع باعتماد من الشرط الثاني في الشرط الاول ان يقال ان هذا  
 الترك والاصل المبين ولكن ان يقال لم يذكر لانه يعلم مما ذكره الثالث من كاشف له **قول** و  
 هذا الظاهر **قول** وينفصل الشكل الرابع في هذا القياس الجواب الطرفين المتراكبين ولا  
 يخرج انتاج جميع الشكال في غير هذا في انتاج الشكال الاول في بيده لا يخرج في هذا القياس **قول** وهذه  
 القضية ليست عامية اه قد بين في المطالع ما يكون المصلحة فيه اكثر من غيرها انما انفصال  
**قول** واما ان يكون الثالث بين المليات واما انما انفصال متحدة في النتيجة **قول** واما  
 متحدة النتيجة او الخلفه **قول** فانه الخلفه حقيقة الماد بانه الخلفه بالمعنى الاصل للثاني في قوله  
 حقيقة **قول** فليكن المنفصلة عاتمة الخلفه بالمعنى العام يستل الحقيقة الخلفه رتبة الحقيقة ويبقى ان  
 يقيد بالوجوب للثاني انما لا يجب لا يشترط في هذا القياس **قول** احدى الاخرين الى الاول ان  
 يقال وثما لهما احدى الامور الثلاثة اما كلية الشرطية الاستثناء او الحاد وقت الى  
 اتصال الانفصال مع وقت الموضوع والرفع واعلم ان التردد في هذا وجه المصير المشترك  
 اشترط كلية الشرطية وما زاد المليون حسن فهو حسن اذ كلية الاستثناء وعبارة  
 الحاد الوقت الوضع مع وقت الاتصال والانفصال لا من القضايا المستقلة في  
 العلم ولا متعارف النسب على طعن كلية قضية يمكن في غاية البعد لان اذا قلت قد  
 يكون اذا كانت الشمس طالوت كانت الهوا حارا لكن الشمس طالوت لا يقوم **قول** فقلت  
 الشمس طالوت انما طالوت على وجه افاد من الممكنة الاجتماع مع اذ لم يمتد بحدته لانه لا يطول  
 في وقت طعن الانفصال فحق طالع الشمس مع جميع اوضاع الممكنة الاجتماع مع في غاية البعد  
 البعد وفيما ذكره الكفا من المثال ايضا لانه ان قول ان قد زيد وقت الظهور مع عدم الكرمية  
 بل ان ان يكون الكرام مشروها ببعض الاوضاع **قول** وهو انما يصح لو فرضنا ان الشمس كلية  
 فيكون الزوم او يتردد الزوم الوضع بكونه في اي زمان وفيه تستل كلية الوصف او الرفع  
 استل الاوضاع **قول** فليكن اذا كان الواجب مبرور كان اخره اي انما الذي لا يتجنى

قوله ج

تتجدد

موجود من الشكل المعقدة باللائمة بين كل اربع من جهة التقيض كما سبق فيقال كلما كان الواجب  
 واجبا موجودا من كذا اربعة موجودا ينتج قد يكون اذا كان الواجب موجودا كذا موجودا **قول** القياس  
 اذ كبر قياس كبره لا يصدق بل هو قياس كبره قد بين في بيته مع المعقدة الاخرى  
 المطر واما قوله ان هذا لا يجب انما جعل الموصول في الجواب في كبره في صورة قياس  
 واحد وعده صحيح بالقياس لا يبعد وجعل الفصول كذلك لا يلزم به الا ان كان الموصول على الموصول  
 لعدم التعاقب بينهما في المثال **قول** قياس خلفه اربعة لا يلزم ان يقال ان خلفه في القياس  
 اذ كبر فلا يصح قياسه في القياس خلفه لانه بطر في نفس لانه ينتج البطلان لانه يتمسك فيه  
 بالمعقدة البطلان واجتار به وبسبب ما يقابل القياس المستقيم ولهذا قيل ان خلفه لانه لا ياتي  
 كذا المطلوب من قد اورد من خلفه حيث تمسك في الحقيقة الذي هو كذا خلفه بالبيته لا المقام  
**قول** واما قال في اكثر من بيته لان الحكم لو كان موجودا في جميعه في بيته لم يكن استقواء بل قياس  
 مستقواء في بيته لانه انما يكون قياسا مضمنا لو كان خطيل الحكم الكافية في بيته لانه موجود بين  
 البيته والحكم على كل واحد كانه صورة ينتج الاكثر فلا تفاوت بين الاكثر والجميع ووجهي  
 ان الاستقلال بالحكم على الاكثر بكمية التردد لا يكون **قول** الحكم بجميعه مسموعه به غير ذلك لانه  
 حكم واحد في بيته في بيته **قول** اخر من مشترك بينهما احوالهما عن مشترك بين كل واحد  
 الا ان من بين على مفقود لا يفتقر الى الاستدلال على مشترك بان يكون الحكم على في بيته في الاشياء  
 ان يستدل على صاحب اخر فيقال انما يثبت شدة البرهان في حيث لا يشترط شدة البرهان  
 بينهما او استقواء البيته والقياس لم يرد عن البرهان كذا في تخصيص التمثيل باضواء قد ثبت  
 كبره من الاستدلال انما يثبت ان يكونه بآيات الا لبيته في الشئ كبره في بيته في كل واحد  
 التبرير **قول** كما يجب على من طلق النظر في صورة الفرض في ما يترتب عليه والبرهان هو اذ  
 الاقيسة لا يقتضيه كما ذكره وان كان بيان ان اربعة مبرور بكونه كبره بكونه بكونه بكونه  
 موجبين وان كانت الماد اربعة بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه بكونه  
 اموال الاقيسة لانه في غيرها من مباحث القياس **قول** القياس هو اعتقاد ان ما ياتي به  
 يكون كذا مع اعتقاد بان لا يمكن ان يكون الا كذا فان قلت الا واما لانه بان كذا لانه يعني  
 في التعليل مع اعتقاد بان لا يمكن ان يكون الا كذا على ان في هذا القول من قول لانه لا يجب  
 ان يكون في كل من اعتقاد مع ظهور بطلانه ولو لم يسم فلا اعتقاد في ان هو السبب لا الحكم والقياس

تعبير



فما بهر ان شرط التواضع ان يكون المراد

ترجع في الاستفصال بالادلة ولو جردت بالادلة وكذا في سبب عدم النرج في الاستفصال سرعة الادلة وعبر عنها  
 بها **قول** والبراهين والحدس ليست حجة على غيرها في ان التواتر ايضا يحسب على انه طراز  
 ان لا ينجح عنده لوانواع الذي ينجح عندك لوانواعهم على الكذب **قول** لانه يعطى البينة الذهب والخارج للذهب  
 بالحق البينة في الخارج لان الحق البينة الذهب مخفي في الاثبات ايضا ولا اعتداد بها في التهمة **قول**  
 وهي قضايا يعرف بها الحس لا يشمل التهمة لظواهر مشهورات فوم ومشهورات اهل الفقه  
 الا ان يرد جميع الناس جميع التهمة فكذلك بينهم وما يخص بعض الافواه مشهورات التفاوت  
 المعادة والادب والعقائد يخصها بتفاوت في الرقة والعلاوة وفي الجملة وعدمها  
**قول** كما يقتضيه الظاهر والواقع فانه لم يلق في الفقه اما الفقهاء من ادلة الفقه طينة ايتاغا فاقبل  
 ان الفقه عالم ادلة يقينية وبيان مذکور في كتب الاصول مع انه يتبين ان كان الوجه بعد ان  
 يجعل عقل الفطن منه فليس المقاصد الفقهية كما كتب في الفقهية **قول** المعسرة العامة لان  
 المعسرة لا تتوحد في ظهور كذب وانما تنقسم على آراء ان لا ينجح اما الصغرى وبعبارة وتوجب  
 الحق كان بالتفصيل او امره بغير العلم والتقدير **قول** وانما قد نال بالامور المحسوسة لان حكم  
 الوهم في المحسوسات ليس كدب بل انه اذا لم يكن في الوهم في غير المحسوسات كما قال في قوله  
 كاذبة الامور غير محسوسة فلا يكون ذكره مفيد بل فريد لوانواع فالاول وانما كانت في امور  
 غير محسوسة **قول** ولان الوهم والحسن سيقا الى النفس على سقاي النفس اليها وادركها  
 قبل ان يدركها وهم ادب قوله ولولا وقع المعاناة لولا وقع النفس كمال حكم الوهم وقد اشيع  
 كما انها تنقسم في هذا المقام بالاعتقاد وان النفس كالنفس في الذي في مقام غلبة الوهم وان  
 النفس عليها **قول** والنفس من تقيد الطعم الفهم في ثباته من العلم بانها سخطه وما بدو  
 العلم فيكون النقص من قبل فليس يجوز **قول** انما بان يكون المطر وبعض مقدماته يشاهد  
 وفي صورة الدور فان اعطى مقدمة ولعل لان يتقدم مقدمته وهو ادب مقدمته بالعلم البينة  
 والوثبة **قول** او يكون النقص المقدمات كاذبة يشبهه بالصادقة لا يصحيب للتقيد ولا يعتقد  
 وانما قد كاذبة بالثبته بالصادقة لان الكاذبة لو لم تثبت بالصادقة لا يصحيب للتقيد  
 ولا يعتقد كما يستدل **قول** اما من حيث الصورة اراد مثا الفلظ يجعل اللفظ بتميزه العلم  
 المحسوسة للشيء في جميع انه يستقل منها الطمأنينة من الادب المعنوي **قول** اما من حيث لعدم  
 رعاية وجود الموجود في العوجية كقول انسان في نفس فهو نفس جعل العتوان مجموع الادب



المتكسر والعدم اعاد الاضافه على ما فيها كقول كل انت ، فهو ليس وكل صاحب فله  
 ليس بغير العقل انت ، صها **قوله** وكما حذر الذهبات مكانه الطارجات كقول الطرود  
 كانت فان الطرود موجوده في معنى الحكم على نفسه فحينئذ اخذت خارجة لان ما حكم على الطرود  
 هو الموجود الطارجي **قوله** وكما حذر الطارجات مكانه الذهبات كقول الطرود موجوده في الذهب فان  
 حقيقة مجموع الموجود في الذهب بمنزلة موجوده في الخلق فقد اخذت الخارجة مكان الذهب  
 لان الحكم على موجود الذهب في مقام بالقبام بالشيء اخذ الخارجة مكان الذهب **قوله** وفي اخذ  
 الطبيعة مكان الكلية من باب ف والحادة فخر آه تقين وقد بان في اخذ الطبيعة  
 خطا في اذكرة الاول حيث اخذت لم تحجب الحكم على الانتان باختيار الطرود ان جرت خطا  
 في الحادة وخطا في الصورة حيث جعلت الطبيعة كبرى **قوله** والالجان ان يكون العلوم  
 مستوفى على واحد الاول والالاب لا يستوفى الا بشيء في الجواند والشرط من على رعاية ما هو  
 مستوفى في الذوق والتعليم **قوله** لعدم توقف العلم على عدم توقف العلم الاول المستوفى  
 ما من لاسم انه يشترط ان لا يكتم انه يتوقف على العلم الا ان يرد عدم توقف العلم على العلم **قوله**  
 بين مقدمات الشروع في علم ما في مقدمة الشروع لا يكون في العلم والاكاء الشروع  
 في شروعا في العلم في توقف عليه ولكن اخذ ان امره ان يتقدم بالمتنوعية وهو مقدمة  
 الشروع في حيث لم يفت المسائل وعجزه وعجزه وفي العلم من يعلم به انه يتقدم لان  
 جعل في المسئلة موصوفا لا محمولا وقد يقال في علم متنوع فيمكن ان امره ان يتقدم في وجود  
 المتنوع ويرد بانه انما من دو بيان الشرح في الشفا بانه من المبادي لتقدمه  
 نعم ان كان بعينه من على صاحب النظر كفاء وجه النظر فامر ذلك ان تقول فيمكن عمله  
 في المبادي لتقدمه في الشرح مع من بعده في علم حدة فلا يرد به توجيه كلام المص **قوله**  
 لا يمنع ان يكون في الشيء مطلقا بانه ان هذا الغاية لو كان المسئلة نظرية كما هو ظاهر توقف  
 على ما لا يوجد كونها بهيئة كما صرح به الشيخ حيث قد توفرت في قول ان كانت كسبية  
 فلا يتم فيمكن مسئلة بهيئة يكون مجموع ذاتها موصوفا انما آفة ما وفقت بتصوره  
 في هذه الاوراق ومن قبض الفياض على الاطلاق واجوا **قوله** يستفاد به ذوى البصائر

في الاصلان والافادة

تمت





